الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

23 **ذو القعدة** 1441 – 14 **يوليو** 2020

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

«حقوق الإنسان» تطلق برنامجاً تدريبياً موجهاً للإعلاميين السعوديين

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 23 ذو القعدة 1441هـ - 14 يوليو 2020م
http://www.alriyadh.com/1831548

يدشن رئيس هيئة حقوق الإنسان د. عواد بن صالح العواد، اليوم الثلاثاء، بحضور المنسقة المقيمة للأمم المتحدة في المملكة السيدة ناتالي فوستيه، برنامجًا تدريبيًا موجهًا للإعلاميين السعوديين بعنوان «النهج الصحفي القائم على حقوق الإنسان»، والتي تنفذه الهيئة بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بمشاركة مختصين في مجال الإعلام، وخبراء دوليين من المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وحضور عدد من الإعلاميين والإعلاميات من مختلف وسائل الإعلام في المملكة.

ويستهدف البرنامج الذي تقيمه الهيئة عن بعد على مدى يومين، تطوير قدرات المشاركين من الإعلاميين والإعلاميات في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان، وتعريفهم بالإطار الدولي لحقوق الإنسان وآلية عمله، وصقل مهاراتهم لتناول هذه القضايا في المحتوى المرئي والمسموع والمقروء والرقمي، والتدريب على الكتابة في الشأن الإنساني، وتطبيق مفاهيم حقوق الإنسان في العمل الصحفي، إضافة إلى إيجاد شراكة استراتيجية مع الإعلام.

وستتناول جلسات اليوم الأول القانون الدولي لحقوق الإنسان عبر التطرق للمواثيق الأساسية ذات الصلة، ومنظومة الأمم المتحدة والنظام الدولي لحقوق الإنسان وآلية عمله، ومفاهيم ومصلحات حقوق الإنسان، كما ستلقي نظرة عامة على التنظيم القانوني للنشر الإعلامي في المملكة العربية السعودية. فيما ستطرق جلسات اليوم الثاني إلى أهمية دور الصحفي والصحفية في تعزيز حقوق الإنسان، وحرية الرأي والتعبير وأهميتها وفقاً للمواثيق الدولية والقيود المفروضة عليها، والجوانب الأخلاقية لمهنة الصحافة. وستتناول أيضاً النهج القائم على حقوق الإنسان في العمل الصحفي، وذلك عبر تعريفه، والمبادئ التي يراعيها، والمنفعة من استخدام هذا النهج في العمل الصحفي، وتعزيز الجوانب المعرفية بتغطية واحترام حقوق الإنسان أثناء التغطية الصحفية؛ حيث سيطلع المشاركون على تجارب حقيقية للصحفيين والصحفيات في مجال حماية حقوق الإنسان من خلال العمل الصحفي، كما ستقام مجموعات عمل من المشاركين بتغطية مواضيع صحفية باستخدام النهج القائم على حقوق الإنسان.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

عقوبات مغلظة للمتستر وحماية للمبلغين ودعم لقطاع التجزئة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 23 ذو القعدة 1441هـ - 14 يوليو 2020م
http://www.alriyadh.com/1831539

وافق مجلس الشورى على نظام معالجة أوضاع المنشآت المالية المهمة، وأقر أيضاً مشروع نظام مكافحة التستر، وحوى النظام السبل الكفيلة لتسهيل عملية الإبلاغ عن جرائم التستر، بالشكل الذي يعزز حماية المبلغين، وتفعيل دور المواطن ليكون مساهماً فعالاً في مكافحة هذه الجريمة، وتناول العقوبات التي تم تغليظها في مشروع النظام الجديد وآثارها الإيجابية، والتي ستعمل على الحد من ظاهرة التستر، وردع كافة الممارسات غير النظامية في السوق.

وتضمنت مسودة مشروع نظام مكافحة التستر أبرز الآثار تجاه تحديث النظام وضمان إسهامه في تعزيز السياسات الاقتصادية ومكافحة اقتصادات الظل، ودعم نمو قطاع التجزئة وتحسين جودته، والتضييق على منابع التستر من خلال التصدي للمراحل التي تسبق جريمة التستر، والمساهمة في إنهاء هذه الآفة بما يدعم نمو الاقتصاد الوطني، والقطاعات المتضررة نتيجة التستر التجاري.

وطالب الشورى وزارة الثقافة بتكثيف جهود الوزارة في إبراز الهوية الوطنية والمحافظة على اللغة العربية وتعزيز التمسك بها في مختلف مبادراتها وفعالياتها، والإسراع في إنشاء الجمعيات الثقافية المهنية وفق متطلبات الاستراتيجية الوطنية للثقافة، وبما يحقق أهداف وطموحات رؤية المملكة وتطوير مبادراتها وفعالياتها الافتراضية والتوسع في مجالاتها بما يخدم الإبداع بمختلف أنماطه، ويحقق -في الآن نفسه- تنمية ثقافية مستدامة بعوائد مجزية داعمة لمصادر الدخل الوطني، كما دعا المجلس الوزارة إلى تضمين تقريرها القادم مؤشرات قياس الأداء الكمية والنوعية التي حددتها لتتبع مستوى الإنجاز في مشروعاتها ومبادراتها، ومن ثم بيان مدى تحقق تلك المؤشرات ومراحل التقدم فيها.

مطالبات بالتوسع في قبول ذوي الإعاقة في الجامعات وتوفير وظائف لهم

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 23 ذو القعدة 1441هـ - 14 يوليو 2020م
http://www.alriyadh.com/1831541

اقتصر مجلس هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة على اثنين فقط من ذوي الإعاقة، ويقترح عضو الشورى د. أحمد السيف أن تكون عضوية ذوي الإعاقة تُمَثل بكافة أنواع الإعاقات الحركية، والبصرية، والسمعية، والفكرية كذلك، وقال: بالنظر في أعضاء المجلس يتضح أنه يشتمل على عضوية الجهات الحكومية ذات العلاقة، والمختصين في الإعاقة، واثنين من ذوي الإعاقة، إلا أن الملاحظ أن تكوينه خلى من بعض الجهات المهمة جداً في قضايا الإعاقة مثل وزارة الرياضة، ووزارة الداخلية والعدل وغيرها، كما أن المجلس اقتصر فقط على اثنين من ذوي الإعاقة، ومن المستحسن ولكي يكتمل أداءه وتُنقل وتمثل كافة احتياجات ذوي الإعاقات، وقال: إن من العدل أيضاً أن تكون النساء ذوات الإعاقة

لهن تمثيل في المجلس، كما أنه من الضروري أن يكون الخبراء بشؤون الإعاقة ممثلين، ولكي يكتمل مكون المجلس من الأهمية بمكان أن تكون مؤسسات المجتمع المدني أو الجمعيات غير الربحية خاصة جمعيات الإعاقة أيضاً ممثلةً في المجلس. ورحب السيف بتوصية لجنة الأسرة والشباب على تقرير الهيئة السنوي الأول بشأن إعادة تنظيم الهيئة وربطها برئيس مجلس الوزراء وقال: في الواقع، لو نظرنا إلى معظم خدمات ومصالح الأشخاص ذوي الإعاقة؛ كالتأهيل الشامل والرعاية الاجتماعية وغيرها نجد أنها تؤدى من خلال الوزارة نفسها -التنمية الاجتماعية- هنا تقع إشكالية كيف تكون صورة مراقبة أداء الهيئة وما ينجم عنه من نقد ومتابعتها للتنفيذ والمطالبة به إذا كان رئيس مجلس إدارة الهيئة هو الوزير نفسه والهيئة تحت وزارته، أعتقد أن هذا سيكون على حساب أداء الهيئة، ناهيك أيضا أن يكون هذا على حساب تدني المخصص المالي لميزانيتها كما ذكرت ذلك اللجنة، لكون الهيئة جزء من الوزارة المثقلة بمجالسها وبحملها أصلاً، والذي يشكّل عقبة كأداء في أداء مهامها، ولمّا كانت الهيئة تحت مظلة الوزارة لا يمثل الاستقلالية التامة لها، لذا فالمؤكد عليه أن تكون هيئة مستقلة ترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء بميزانية خاصة ويكون رئيسها بالمرتبة الممتازة.

وحول مسمى الهيئة (هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة)، لفت السيف إلى أن الهيئة ذكرت للتعريف بنفسها بأنها هيئةٌ حكوميةٌ تهدف إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وضان حصولهم على حقوقهم وتعزيز دورهم في المجتمع والعمل على تطوير الخدمات التي تقدمها الجهات لهم، وقال: بالنظر في هذه المهام وبقرار مجلس الوزراء الصادر بتنظيم الهيئة ومهامها يتضح أنها هيئةٌ استشاريةٌ تنسيقيةٌ ومراقبةٌ للجهات ذات العلاقة لتنفيذ حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وليست جهةً تنفيذيةً وراعيةً لحقوقهم، فضلاً على أن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية دائما ما تعلن أنها تسعى للانتقال من الرعائية إلى التنمية، وبالتالي فمن الأجدى أن يكون مسماها مثلاً هيئة شؤون الإعاقة أو من الأفضل أن يكون مسماها (هيئة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة) والذي من خلاله يتم تبني مبدأ الانتقال بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وهو -مطلب ملح- من الرعائية الخدمية إلى التنمية وحقوق الإنسان، ولعل الهيئةَ تكون نواة، لأن تصبح إحدى مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية.

ودعا عضو المجلس د. سليمان الفيفي إلى ضرورة التوسع في القبول للأشخاص ذوي الإعاقة في الجامعات عن طريق استخدام برامج تتناسب مع قدراتهم والتوسع في عدد الجامعات التي تقبل هذه الفئة، مطالبًا بتوفير وظائف للخريجين تتناسب مع مؤهلاتهم.

وفي مناقشة للتقرير السنوي لهيئة الطيران المدني طالب اللواء علي العسيري بوضع تسهيلات للخطوط الجوية الناقلة محليًا، وخصوصًا الخاصة منها، حتى تستطيع إكمال المسيرة خصوصًا بعد هذه الجائحة.

واقترح د. عبدالرحمن باجودة فصل صالات استقبال ضيوف الحرمين الشريفين عن باقي الصالات، كما أشار إلى أن مهام تشغيل المطارات يجب أن لا تكون محصورة على الهيئة فقط.

«الشورى" يوافق على مشروع نظام مكافحة التستر.. ويناقش هوية ·هيئة رعاية الإعاقة«

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 23 ذو القعدة 1441هـ - 14 يوليو 2020م
https://www.al-madina.com/article/692905

واس - الرياض

A A

وافق مجلس الشورى في قرار اتخذه خلال جلسته العادية الخمسين من أعمال السنة الرابعة للدورة السابعة التي عقدها أمس (عن بُعد) برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، على مشروع نظام مكافحة التستر.

وفي أثناء مناقشة المجلس للتقرير بشأن مشروع نظام مكافحة التستر، أوضح رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في رده على طلب من أحد أعضاء المجلس منه بضرورة توعية المجتمع بخطورة التستر من الجانب الشرعي، وكذلك في رده على مطالبة بعض الأعضاء بإضافة مادة جديدة إلى مشروع النظام تتعلق بمنح النيابة العامة صلاحية جديدة في مكافحة هذه الأعمال التي تشكل خطراً على الأمن الاقتصادي والمالي، وتقوّض الجهود للنهوض بالسوق، أوضح حجم الأضرار التي يسببها التستر على الاقتصاد الوطني وما تسفر عنه قضاياه من إشغال للجهات الحكومية لاسيما النيابة العامة على وجه الخصوص والجهات القضائية.

وأوضح مساعد رئيس مجلس الشورى د.يحيى الصمعان في تصريح صحفي عقب الجلسة أنه بعد موافقة المجلس على مشروع النظام المتعلق بمكافحة التستر وافق أيضاً على أن تُعدّ وزارة التجارة ووزارة الداخلية -بالتنسيق مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ومن يريانه من جهات مختصة أخرى خلال (ستين) يوماً من تاريخ الموافقة على النظام- لائحة تصدر بقرار من مجلس الوزراء تتضمن آلية لتصحيح أوضاع مخالفي نظام مكافحة التستر.

وأبان أن نظام مكافحة التستر يتكون من (عشرين مادة) تهدف إلى مكافحة التستر بفاعلية أكبر لحماية الاقتصاد الوطني من الآثار السلبية من خلال تقرير السياسات الاقتصادية والإسهام في مكافحة اقتصاديات الظل التي تؤثر على المؤشرات التي تُبنى عليها تلك السياسات.

وناقش المجلس التقرير السنوي لهيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة للعام المالي 1440 / 1441هـ.

و أشار أحد أعضاء المجلس إلى أن هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة لازالت بدون هوية واضحة ولازالت متعثرة، مطالبا بتحديد طبيعة علاقاتها مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، مبيناً أن ذلك مخالف لتنظيمها الذي نص في المادة الثانية منه على أنها هيئة ذات شخصية اعتبارية لها استقلالها الإداري والمالي.

استمرار دعم الـ 70 ٪ للعاملين في السفر والنقل والترفيه

صرف دفعة أغسطس بنفس آلية الأشهر السابقة..

«التأمينات»

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 23 ذو القعدة 1441هـ - 14 يوليو 2020م
https://www.al-madina.com/article/692902

المدينة - الرياض

أوضحت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أن الدعم لدفعة شهر أغسطس سيكون بنفس آلية الأشهر السابقة، مشيرة إلى أنه سيصرف لجميع المستفيدين المسجلين حالياً في سجلات ساند حسب المعتاد في اليوم الأول من الشهر، أما فيما يخص شهر سبتمبر فستكون نسبة الدعم للمنشآت الأقل تضرراً 50% كحد أقصى من العاملين السعوديين، على أن يستمر الدعم بنسبة 70%

كحد أقصى في المنشآت العاملة في الأنشطة الأكثر تضرراً والتي تشمل الإقامة ووكالات السفر ومشغلي الجولات السياحية وخدمات الحجز والنقل الجوي والأنشطة الرياضية والتسلية والترفيه والأنشطة الإبداعية والفنون والخدمات الشخصية الأخرى.

وبينت «التأمينات الاجتماعية» أنه يلزم على المنشآت الأقل تضرراً خفض نسبة السعوديين المدعومين إلى 50% من إجمالي العاملين السعوديين في المنشأة بدءاً من الأول من أغسطس وقبل الخامس عشر من شهر أغسطس وذلك من خلال حساب المنشأة في نظام التأمينات أون لاين، وفي حال عدم الالتزام بذلك سيلغى طلب التعويض لكل العاملين في المنشأة ويتحمل صاحب العمل دفع كامل أجور الموظفين بما في ذلك اشتراكاتهم للتأمينات الاجتماعية. كما يجوز لصاحب العمل استبعاد أي من العاملين المدعومين ومطالبتهم بالعودة للعمل.

وأكدت المؤسسة، أن مبلغ التعويض المصروف للعامل سيخضع لنفس آلية تحديد مبلغ التعويض في نظام ساند، بحيث يكون 50%

من الاجر المسجل لدى التأمينات للعامل الذي استفاد من الدعم للثلاثة أشهر السابقة.

وأوضحت أن اللجنة ستحدث قائمة المنشآت الأكثر والأقل تضرراً والمستثناة من الدعم بشكل دوري والإعلان عنها في حينه. وستستمر اللجنة بمراجعة المستجدات على ممارسة الأنشطة الاقتصادية والمستجدات على القرارات الحكومية بشأن الإجراءات الاحترازية لمكافحة انتشار فيروس كورونا واتخاذ القرارات اللازمة

المرأة السعودية.. التمكين حولها لركيزة أساسية في عجلة التنمية

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 23 ذو القعدة 1441هـ - 14 يوليو 2020م
https://www.al-madina.com/article/692900

المدينة _جدة

A A

تعيش المرأة السعودية مرحلة استثنائية انعكست على عطائها في خدمة مجتمعها وحققت خلال السنوات الأخيرة منجزات في مناح عدة لا سيما في الجانب الاجتماعي، لارتباطه بالمرأة من منطلق شعورها بواجبها ومسؤوليتها الأسرية والمجتمعية، وبرز الكثير من رائدات العمل الاجتماعي في المملكة اللاتي تقلدن مناصب في الجامعات والوزارات والمؤسسات بتمكين المرأة وتأهيلها في مجتمع العمل.

وتأكيداً لدور ومكانة المرأة في المملكة والدعم المستمر لها، جاء إعلان « الرياض عاصمة للمرأة العربية « لعام 2020م، تحت شعار « المرأة وطن وطموح « من قبل لجنة المرأة العربية تحت مظلة جامعة الدول العربية، متوجاً لما شهدته المرأة السعودية من تقدم وتبوؤها لمناصب مرموقة،إضافة إلى حضورها اللافت في مختلف المحافل محلياً وإقليمياً ودولياً مبرهنةً على حجم قدرة عطائها ولتكون أنموذجاً لثقة القيادة بإمكاناتها واستحقاقها لهذا التمكين، مما جعلها تشارك المجتمع الدولي أهم القضايا وإيصال صوتها.

وسبق الإعلان استضافة العاصمة الرياض في إطار جهود المملكة لخدمة قضايا المرأة العربية، ودعم الحراك التنموي في المجتمعات كافة، أعمال الدورة الـ 39 للجنة المرأة العربية في فبراير2020م تحت شعار «تمكين المرأة.. تنمية للمجتمع»، بهدف النهوض بواقع المرأة ودعم حقوقها من خلال التمكين الاقتصادي والاجتماعي وتفعيلاً لدورها الريادي والمؤثر في القطاعات الحيوية.

مناصب عليا

وتحقيقاً لتطلعات المرأة السعودية في الخدمة المجتمعية أسهم برنامج التحول الوطني في ارتفاع نسبة السعوديات المشاركات في مجتمع العمل الأمر الذي مكنهن من شغل المناصب العليا حيث عُينت الدكتورة ديما صالح العذل ممثلاً لمؤسسات القطاع الخاص، وديمة عبدالعزيز آل الشيخ ممثلاً لمؤسسات المجتمع المدني، إلى جانب إنشاء مراكز متخصصة وإطلاق مبادرات لتأهيل الكوادر النسائية للمناصب القيادية سعياً في زيادة حصة المرأة في المناصب الإدارية وتعزيز مشاركتها بوصفها صانعة قرار.

ومن هذه الفعاليات مبادرة « التدريب والتوجيه القيادي للكوادر النسائية « ووجهت لـ1700 سعودية يعملن في القطاعين العام والخاص بهدف تحسين مهاراتهن وإعدادهن للمناصب القيادية، كذلك أطلق « مركز تكوين القادة « مبادرة «ركين» وتناولت محاورها بناء القدرات النسائية القيادية إسهاماً في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الخاصة بالمنشآت في القطاع التطوعي والخيري، عبر حزمة من البرامج التدريبية والتطويرية للمستهدفات وتزويدهن بالمهارات القيادية اللازمة للنهوض بالمنظمات التنموية الخيرية وتحقيق التنمية الاجتماعية بكل فعالية واقتدار. عنصر فاعل

وتصنف المرأة السعودية في هذه المرحلة بالعنصر الفاعل في المجال الاجتماعي من خلال إسهامها اللافت في الأعمال الخيرية والتطوعية وخدمة المجتمع؛ إذ برزت جهودها الخيرية بطرق رسمية ومنظمة من خلال جمعيات تطوعية تختص بالمرأة، وتعليمها، وتثقيفها، والاهتمام بمشكلاتها، التي جعلت دعم المرأة وزيادة مشاركتها في سوق العمل هدفاً استراتيجيا لها وخصصت لذلك العديد من البرامج والمبادرات المعززة لدورها لتُمكنها من خدمة المجتمع.

ويشهد القطاع الخيري «غير الربحي» في المملكة نمواً متسارعاً، وللمرأة فيه دور محوري ساعيةً لتحقيق رؤية المملكة والاستفادة من المبادرات التي تقدمها الوزارات وترتقي لمستوى طموح القيادة والمجتمع، وتفعيل دور المرأة في مجتمعها، من أبرز هذه المبادرات المقدمة للمرأة مبادرة « تشجيع العمل المرن « بهدف زيادة عدد العاملات وفق ساعات عمل مرنة، ومبادرة « تشجيع العمل عن بُعد « من أجل تجسير الفجوة بين أصحاب الأعمال والباحثات عنها ممن تحولهن عن ذلك بعض العوائق، فضلاً عن مبادرة « دعم وتسهيل نقل المرأة « وتقوم على توفير المواصلات وتسهيل عملية تنقلهن، أيضاً مبادرة « توفير خدمات الرعاية للأطفال والنساء العاملات «، ومبادرة « التدريب الموازي لمتطلبات سوق العمل «، التي من شأنها تطوير مهارات السيدات الشخصية والفنية ومساعدتهن في سوق العمل.

الراجحي: رؤية 2030 وضعت معالم الطريق لتمكين السعوديات

أكد وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية المهندس أحمد بن سليمان الراجحي أنَّ رؤيةُ المملكة 2030 وَضَعت معالم الطريقِ وحددَتْ المستهدفاتِ الوطنيةَ الَّتي تجعلُ المرأةَ شريكاً حقيقياً فاعِلاً في تنمية بلادِنِا، ووضعتُ البرامجَ والمبادرات التنفيذيةَ الَّتي سوفَ تحوّل ما نتطلعُ إليه إلى إنجازاتٍ حقيقةٍ، نراها ونجني ثمارَهَا.

وأوضح أن ما يتم العمل عليه لتمكينِ المرأةِ في المملكة ينبع مِن قناعة نستمدُها من تعاليمِ دينِنا الَّذي يضعُ حقوقَ المرأةِ ومصالحها وحمايتها النفسية والاجتماعية في أولوياتِ السياسةِ الشرعيةِ.

وقال الوزير الراجحي:» منذ تأسيسِ بلادنا وانطلاقتها الحديثة، يتواصلُ الاهتمامُ الحكومي بحقوقِ المرأةِ الأساسيةِ واحتياجاتِها، ولتحقيق هذا التوجُّهِ تمَّ تصميمُ برامجِ تمكينِ المرأةِ، بالذاتِ في التعليمِ والعملِ، والحمدُ للهِ أنَّ المرأةَ السعوديةَ تتميَّزُ وتتفوَّقُ الآنَ في العملِ وفي التحصيلِ العلمي، كما نَرى مشاركتَهَا في الأبحاثِ العلميةِ المُتميِّزةِ، محلِّياً وعالمياً، ونجاحَهَا في قطاعِ الأعمالِ، وفي قيادةِ الشركاتِ والبنوكِ، وفِي قيادةِ الجمعياتِ غيرِ الربحيةِ.»

«التأمينات» للمنشآت: خفضوا نسبة السعوديين المدعومين.. وإلا سيلغى التعويض

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 23 ذو القعدة 1441هـ - 14 يوليو 2020م
https://www.okaz.com.sa/economy/na/2032787

توعدت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بإلغاء طلب التعويض للمنشآت (الأقل تضرراً من فايروس كورونا)، في حال عدم التزام هذه المنشآت بخفض نسبة السعوديين المدعومين قبل الـ15 من شهر أغسطس القادم.

وأكدت المؤسسة أن المنشآت المصنفة كـ«أقل ضرراً» ستتحمل دفع كامل أجور الموظفين واشتراكاتهم للتأمينات

الاجتماعية.

وأوضحت المؤسسة أن نسبة الدعم للمنشآت (الأكثر تضرراً) ستصل إلى 70% كحد أقصى من العاملين السعوديين، و50% للمنشآت (الأقل تضرراً).

وأشارت إلى أن المنشآت الأكثر تضرراً التي ستبقى نسبة السعوديين المدعومين فيها 70% من إجمالي العاملين السعوديين هي أنشطة (الإقامة، وكالات السفر ومشغلو الجولات السياحية، النقل الجوي، الأنشطة الرياضية وأنشطة التسلية والترفيه، الإبداع والفنون، أنشطة الخدمات الشخصية الأخرى).

وبدأت التأمينات بتمديد صرف التعويض لمدة 3 أشهر إضافية بدءاً من شهر سبتمبر القادم، وستنخفض نسبة التعويض إلى 50% من الأجر المسجل في نظام التأمينات لمدة 3 أشهر.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

64.5ألف موظفة سعودية استفدن من دعم "نقل المرأة" منذ نوفمبر 2017

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 23 ذو القعدة 1441هـ - 14 يوليو 2020م
https://www.aleqt.com/2020/07/14/article_1874526.html

"الاقتصادية" من الرياض

كشف صندوق تنمية الموارد البشرية "هدف"، عن استفادة 64.577 ألف موظفة سعودية من برنامج دعم نقل المرأة العاملة "وصول"، منذ إطلاق البرنامج في نوفمبر 2017 حتى نهاية يونيو 2020.

وتصدرت منطقة الرياض أعداد المستفيدات من دعم البرنامج بواقع 28.308 ألف مستفيدة، تلتها منطقة مكة المكرمة بنحو 19463 مستفيدة، ثم جاءت المنطقة الشرقية ثالثا بإجمالي 9186 مستفيدة، بينما توزعت الأعداد المتبقية للمستفيدات على عشر مناطق أخرى.

ويهدف البرنامج، إلى تمكين المرأة العاملة في القطاع الخاص، ورفع نسبة مشاركتها في سوق العمل، ودعم استقرارها الوظيفي.

وأجرى الصندوق تعديلات وتحديثات على برنامج "وصول"، سعيا إلى استفادة أكبر عدد من المتقدمات للبرنامج، وتيسير وتسهيل إجراءات تسجيل العاملات السعوديات، في ظل دعم الصندوق لتمكين المرأة العاملة في القطاع الخاص.

وتضمنت آلية الالتحاق بالبرنامج، التسجيل في التأمينات الاجتماعية، بحيث تكون فترة تسجيل الموظفة أقل من 36 شهرا، وألا يتجاوز الأجر الشهري المسجل ثمانية آلاف ريال، في حين يقدم "هدف" دعما ماليا شهريا بواقع 80 في المائة من التكلفة وبحد أقصى 800 ريال شهريا.

ويسهم البرنامج، في إيجاد حلول تخفف من عبء تكاليف النقل عن السعوديات العاملات في القطاع الخاص، وتحسين وتطوير بيئة نقل المرأة من وإلى مقر العمل، وذلك من خلال تأمين خدمة المواصلات بشكل آمن وذي جودة وسلامة عاليتين للمرأة العاملة، من وإلى مقر العمل، بالشراكة مع شركات توجيه مركبات الأجرة الخاصة من خلال التطبيقات الذكية المرخصة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

إنجاز رقمي برؤية 2030

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 23 ذو القعدة 1441هـ - 14 يوليو 2020م
https://www.aleqt.com/2020/07/14/article_1874271.html

كلمة الاقتصادية|

منذ انطلقت رؤية المملكة 2030 ونحن باستمرار على موعد مع إعلان تقدم المملكة في مؤشر ما، وأخيرا صدر تقرير الأمم المتحدة عن مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية في الدول الأعضاء، وتنبع أهمية هذا المؤشر عن غيره من كونه صادرا عن منظمة الأمم المتحدة، كما أنه غير مصمم لتقديم مقياس مطلق لمدى تطور الحكومة الإلكترونية أو حتى بالمعنى المطلق للكلمة، ولكنه يهدف إلى تقييم أداء الحكومات من خلال مقارنة بعضها بعضا.

إن أي تقدم لأي دولة في المؤشر جاء فعليا مقارنة بما عليه العالم من حولها، وهذا المقياس بهذه الطريقة النسبية يمثل تحديا مطلقا لدول العالم، فالتقدم في هذه التقنية هو عمل مستمر والتطورات متسارعة ومتلاحقة، كما أن التسارع يصل إلى مستوى تقادم التقنية، ولهذا فإن تحقيق المملكة قفزة نوعية في مؤشر الأمم المتحدة "لتطور الحكومة الإلكترونية "، يعني كثيرا فعليا.

وفعليا فإن المملكة على هذا النحو متقدمة بشكل تنافسي على العالم في هذا الجانب وتقدمت المملكة بتسعة مراكز على مستوى العالم، وبعضنا قد لا يدرك حجم هذا الإنجاز ما لم يدرك بنية هذا المؤشر الذي بدأت به الأمم المتحدة في عام 2001 ويتم نشر أعماله كل عامين بدءا من عام 2008 وهو يحتوي على ثلاثة مؤشرات فرعية الأول هو مؤشر الخدمات الإلكترونية، وهو يقيس كيفية مرور الخدمات الإلكترونية من خلال مقاييس أربعة وهي خدمات المعلومات الأساسية، خدمات المعلومات المتقدمة، خدمات المعاملات، الخدمات التفاعلية. والمؤشر الثاني للبنية التحتية للاتصالات، ويقيس بنية خمسة عناصر وهي عدد المشتركين في خدمات الهاتف الجوال، وعدد المشتركين في الهاتف الثابت، وعدد مستخدمي الإنترنت، وعدد المشتركين في خدمات النطاق العريض الثابتة، عدد المشتركين في خدمات النطاق العريض اللاسلكية، ويأتي المؤشر الثالث لقياس كفاءة رأس المال البشري. ويقاس تقدم الدول في أربعة عناصر وهي محو أمية الكبار، معدل الالتحاق بالتعليم، أعوام التعليم المتوقعة، متوسط أعوام التعليم.

فهذا المؤشر مركب بشكل يجعل التقدم فيه كبيرا، وكما أشرنا فإن التقدم يقاس من خلال تقدم الآخرين، وليس مقارنة برقم أو مقياس ثابت، بل مقارنة بما حققته الدول الأخرى من تقدم، ولهذا فإن تراجع أي دولة في المؤشر لا يعني بالضرورة تأخرها في الحكومة الإلكترونية بل يعني أن الآخرين قد سبقوها في هذا التقدم، وأي تقدم يعني أن الدولة قد سبقت الآخرين في التقدم، ولهذا نعود ونؤكد أن إنجاز المملكة بتقدمها بأكثر من تسعة مراكز يعني أن عملا جبارا قد تم دون شك، وأن هذا التقدم في محاور بحجم هذا المؤشر التي تشمل حتى مسائل التعليم، يعني أن هناك عملا مؤسسيا كبيرا قاد الجميع نحو هذا التقدم ولا يمكن أن يكون هناك عمل في المملكة قاد الجميع بكل هذه الكفاءة إلا من خلال رؤية المملكة 2030، التي يشرف على تنفيذها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، خاصة إذا علمنا أن المملكة حققت قفزة هائلة في هذا المؤشر في موضوع البنية التحتية بواقع 40 مركزا لتحل في المرتبة الـ27 على مستوى العالم، وفي المرتبة الثامنة على مستوى دول مجموعة العشرين، أما في المؤشر الفرعي "رأس المال البشري" فقد تقدمت المملكة 15 مركزا إلى المرتبة الـ35 عالميا، والعاشرة ضمن دول مجموعة العشرين.

إن هذا الإنجاز يؤكد نجاح المسيرة نحو تحقيق رؤية المملكة 2030، نحو بناء مجتمع حيوي واقتصاد مزدهر وحكومة فاعلة، وهذا التلاحم بين هذه المحاور يأتي واضحا في تطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، فالمؤشر يقيس مدى التقدم في التعليم المرتبط بالتقنية وهذا يحقق لنا مفهوم المجتمع الحيوي كما أن المؤشر يقيس مدى تطور البيئة الرقمية الجاذبة في القطاع الحكومي ما يحقق مبدأ تسهيل التعاملات كما يحقق عناصر مهمة مثل رفع كفاءة الإنجاز والدقة

والسرعة إضافة إلى مكافحة الفساد وهذا يحقق مفهوم الحكومة الفاعلة، واقتصاديا فإن تطوير رأس المال البشري في هذه التقنية هو استثمار اقتصادي له عوائد كبيرة على المجتمع من خلال الوظائف المتعددة المتاحة ونوعيتها وهذا في مجمله لم يكن ليتحقق لولا الدعم اللامحدود من خادم الحرمين الشريفين وولي عهده، ولا تزال القيادة السعودية في كل مناسبة تؤكد تنمية الموارد البشرية وهو ما تأتي نتائجه تباعا مع المؤشرات العالمية التنافسية مثل هذا المؤشر فقد استثمرت المملكة وبتوجيهات من القيادة أكثر من 15 مليار دولار في البنية الرقمية على مدار الأعوام الماضية وهذا ما مكنها من أن تحتل المرتبة الرابعة عالميا في نشر شبكات الجيل الخامس بأكثر من سبعة آلاف برج، وإيصال شبكة الألياف البصرية إلى أكثر من 3.5 مليون منزل، فضلا عن إيصال خدمات الاتصالات الأساسية إلى المناطق النائية.

إن التقدم الذي حققته وتحققه المملكة دليل على حرص القيادة الحكيمة لهذه البلاد على تمكين جميع مقومات النمو الاقتصادي والاجتماعي ولتستمر مسيرة الفخر وطموحات النماء إلى هذه اللحظة التي تشهد فيها المملكة تحولات غير مسبوقة، جعلت منها نموذجا للأوطان في بناء حاضر مترابط ومستقبل مبتكر، ولتمضي بخطوات واثقة لتكون موطنا للمعرفة والابتكار واستشراف المستقبل لضمان حياة آمنة ومستقرة ننعم فيها بكل معاني الازدهار والرفاهية.

وإن قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات واكب التحولات والتطورات النوعية في ظل تمتع المملكة بمكانة ودور دولي بارزين، ولتحقق مع ذلك عديدا من المنجزات على مستوى التحول الرقمي لدعم تحقيق "رؤية 2030"، ولتكون السعودية نموذجا مثاليا للمجتمع الرقمي والحكومة الإلكترونية، ومرتكزا مهما لتحفيز نمو الاقتصاد الرقمي عالميا.

الرياض
www.Alriyadh.com

العمالة الوطنية.. مورد لا ينضب

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 23 ذو القعدة 1441هـ - 14 يوليو 2020م
http://www.alriyadh.com/1831564

د. فهد بن جمعة

إن الاعتماد على الموارد البشرية الوطنية لا يختلف عن الاعتماد على الموارد غير النفطية، حيث إن العمالة الأجنبية راحلة والنفط مورد ناضب. وهذا ما أكدت عليه رؤية المملكة 2030 بحتمية تنويع الاقتصاد والمحافظة على استدامته في مواجهة التقلبات الاقتصادية وعدم استقرار أسواق النفط العالمية لتخفيف المخاطر المستقبلية. فإذا ما كان معظم مبادرات وأهداف الرؤية تركز على الاقتصاد غير النفطي، حيث إنها تدرك جيداً إن موارد النفط والغاز (الهيدروكربونية) موارد ناضبة، بمعنى آخر قد تكون ذات قيمة اقتصادية غير مجدية في العقود القادمة، فإن الطاقة البشرية الوطنية هي المورد الأول الذي لا ينضب، إذا ما تم استثمارها بكفاءة وتم تدريبها وتأهيلها لمواجهة المخاطر المستقبلية المتعلقة بتحديات العمالة الأجنبية وعدم الاعتماد عليها وقت الأزمات كما كان في عام 1990م إبان غزو الكويت، ناهيك عن تدفق مليارات الريالات إلى خارج البلاد بقيمة مضافة متدنية داخل الاقتصاد.

وأوضحت الهيئة العامة للإحصاء تراجعاً طفيفاً في معدل البطالة السعودية من 12.5 % في الربع الأول 2019 إلى 11.8 % في الربع الأول 2020 مقارنة، مع تراجع عدد المشتغلين الأجانب بـ(0.02 %) خلال نفس الفترة، وأيضاً ارتفاع عدد المشتغلين السعوديين المسجلين لدى التأمينات الاجتماعية بنسبة أكبر 22.7 % من إجمالي المشتغلين في الربع الأول 2020 وهو أعلى بـ0.4 % عن الربع الأول 2019، ولكن ارتفع عدد الباحثين السعوديين عن عمل بـ7.5 % في نفس الفترة، وهنا يبدو أن العلاقة أصبحت واضحة بين عرض العمالة الوافدة ومعدل البطالة السعودية.

وقد تركز توظيف السعوديين بنسب أكبر في القطاعات التالية: الأنشطة المالية والتأمين 83.2 %؛ الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإلزامي 73.2 %؛ التعدين واستغلال المحاجر 62 %؛ التعليم 56.2 %؛ المعلومات والاتصالات 49.8 %؛ أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية 47.3 %؛ إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء 46.9 %. ولكن في القطاعات ذات الكثافة العمالية كان نصيب السعوديين أقل بكثير من المتوقع؛ التشييد 12.3 % من 2.3

مليون؛ تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية 22.3 % من 1.95 مليون؛ أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم 10.8 % من 1.094 مليون؛ الصناعات التحويلية 23.8 % من 831 ألف؛ أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية 18.9 % من 416.7 ألف.

إن فرص العمل للمواطنين الباحثين عن عمل والقادمين سنوياً والعاطلين كثيرة ومتنوعة، ولكن الأمر يتطلب تحسين إدارة سوق العمال وتمكين السعوديين بنسب أكبر في جميع القطاعات وخاصة ذات الكثافة العمالية، ليكون الهدف رفع نسبة المشتغلين السعوديين من 23 % حالياً إلى (44 %) بنهاية رؤية 2030، مما سيقلص معدل البطالة إلى ما دون 7.%

كاريكاتير

الاقتصادية الإلكترونية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 23 ذو القعدة 1441هـ - 14 يوليو 2020م

https://www.aleqt.com/2020/07/14/article_1874366.html

الجزيرة .com AL-JAZIRAH

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 23 ذو القعدة 1441هـ - 14 يوليو 2020م

https://www.al-jazirah.com/2020/20200714/cr2.htm